



الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

ممن : يوم الاربعاء في ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٦٦ الموافق ٥ شباط سنة ١٩٤٧ العدد ٨٨٧

عدد ممتاز



صفحة
٦١٦
٦١٦
٦١٧
٦١٧

المرسومان الملصكان
الامر السامي الهاشمي المتعلق بتأليف الوزارة الرفاعية الثانية
بلاغ رسمي رقم ٢ لسنة ١٩٤٧
نص الخطاب الوزاري الذي ألقاه صاحب الفخامة سمير باشا الرفاعي

الطبعة الوطنية - عمان

كلنا عندنا

المرسومون الملكيان

عمان - في ١٤ ربيع الاول ١٣٦٦
الموافق - ٤ شباط سنة ١٩٤٧

وقررنا سميع الرفاعي باشا

لفر لا استقلال الوزارة ابراهيمية اثنائية يد مساعيا المشكورة وخطواتها المبرورة نحو استقلال البلاد والسعي لتوفير حقوقها وما روي من خدماتها الجليلة في تنفيذ الرغبة العامة بحمل البلاد الاردنية ملكية هاشمية ووضعها القانون الاساسي الجديد الذي جعل للبلاد جلوسا نيابيا بحقوقه المنوطة به والمذكورة في متن القانون الاساسي الجديد والصادر الحكومة المشار اليها في انها يجب عليها ان توسع المجال للحكومة اخرى تتولى الانتخابات الجديدة وتعاظم المجلس النيابي بمناج عام يضمن جميع ما فيه سلامة البلاد وسعادتها وازدهارها.

وبما اننا في شخصكم من آمال غير خفية ولا انصغف به من اخلاص لمرشتنا والذاتنا والشعبنا ولتشجيعكم روح الثورة العربية الاولى ورسالتها الجليلة، نهد اليكم بيد الاتكال على الله سبحانه وتعالى ومدد روحانية نبيه صلى الله عليه وسلم فلا تقوموا بمسؤولية العهد الجديد متكلين على الله وعلى ثقنا بكم مع العلم بان العهد عهد حرية واستقلال وعهد انشاء واجمال يجب فيه التعاون بين الامة ومجلسها النيابي والحكومة الرشيدة تالوا تحقيقا لا رضى قبسه الا الى الوصول للهدف المقصود المعلن ولا شك في ان الناس قد قدوا احرارا وليس لاحد ان ينقص من حريتهم او يتجاوز على حقوقهم، فان الله قد جعل لكل على كل حق وكذلك فانه لا ينبغي سوء تفسير الحرية، والتورط في ما تورطت فيه غيرنا من الامم بان يركب كل امرئ رأسه فيقول عهد الحرية يتجاوز على غيره في حقوقه او عرضه، فان الحرية تصون الناس من الناس حيث لا افك ولا جهل ولا اعتداء بل اخوة وتساو ورفق. بهذا تكون الامم الحرة مضيفة الى حريتها شرف مبادئها وكمال اخوتها سامية مسمى فالحر حر ما احترم حرية غيره وهدمت متجاوز ان هو تطلو على غيره. والقانون المودع في ايدي الاكفاء من الرجال هو ميزان حق يجب ان لا يعيل منا وهناك فليكنكم العمل بهذا وعلينا ان نراقب مجال الامور والله المبين لنا ولكم وهو حسبنا وقم الوكيل.

وانسا لتتظروا نكم عرض اسما زملاتكم علينا.

المرس السامي الراسمي المتعلق بتأليف الوزارة الرفاعية الثانية
عزيزي سميع الرفاعي باشا

بناء على ما عرضتموه علينا من تأليف مجلس الوزراء بمقتضى اراءنا الصادرة اليكم بتاريخ ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٦٦ الموافق ٤ شباط سنة ١٩٤٧ واحكام القانون الاساسي نأمر بما هو آت:

المادة الاولى: يمين صاحب الفخامة سميع الرفاعي باشا رئيسا للوزراء ووزرا للخارجية والدفاع.

المادة الثانية: يمين كل من اصحاب الساحة والمالي الاثنية استاذم وزراء على ان يكون:

صاحب الساحة الشيخ امين الشنتيطي ههنا للقضاء ووزرا للمعارف.

صاحب المالي عباس باشا ميرزا وزرا الداخلية.

صاحب المالي عمر بك مطر وزرا للمواصلات والزراعة والتجارة.

صاحب المالي سليمان بك النابلسي وزرا المالية والاقتصاد.

واننا نسأله عز وجل ان ياخذ يدهم الى ما فيه خير البلاد والعباد.

حرر في قصرنا وغلان عمان في اليوم الرابع عشر من ربيع الاول سنة ١٣٦٦ الهجرة واليوم الرابع من شهر

شباط سنة ١٩٤٧ الجبلانية.

بروخ رسمي رقم ٢ لسنة ١٩٤٧

اتيت في صدر بلاغي هذا نص الامر الدالي الصادر بتاريخ ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٦٦ والموافق ٤ شباط سنة ١٩٤٧ للتضمن تكليفي بتأليف الوزارة الجديدة ونص المرسوم الدالي الصادر بالتاريخ ذاته متضمنا كيفية تأليف مجلس الوزراء معلنا انني استلمت اعباء الحكم مفكلا على الله تعالى وعلى ثقة صاحب الجلالة سيدي ومولاي الملك المظلم.

في ١٥ ربيع الاول ١٣٦٦ و ١٩٤٧/٢/٥

رئيس الوزراء

سمير الرفاعي

نص الخطاب الوزاري

انني ألقاه صاحب الفخامة سميع باشا الرفاعي

في تأليف وزارته الثانية بتاريخ ١٤ ربيع الاول ١٣٦٦ الموافق ٤ شباط ١٩٤٧

أيها السادة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه اجمعين، واحمد تمالى على منته وكسره، واتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى سدة سيدنا ومولانا حضرة صاحب الجلالة الهاشمية ملكنا المظلم ابد الله وامد في عمره، اذ اولاني وزملائي فته التالية في ان تقوم بابهاء الحكم في الظرف الحاضر بعد استقلال الوزارة ابراهيمية الجليلة التي اوتت من الخدمات ما امكنت تأديته في مثل ظروف الملكة الهاشمية الاردنية بين كل المؤثرات في الخارج والداخل.

واننا لفي على جهد الوزارة السابقة ازاء ما قدمت من خدمة في رفع الانتداب وبلوغ الاستقلال التام الناجز وفي ما حملت لتكليف المجلس النيابي للبلاد وتطبيق الدستور وابطاح الاسباب الموجبة لكل ما ثبت من عهد واحد من تدابير والتي من قوانين وبني من جديد. كالا يسعنا الا الثناء الماطر على المجلس التشريعي الذي ادى واجبه بكل اناة وروية ومسكرون جيمنا اصدق آيات الشكر الى حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى الذي شغل الجليم بسايع عطفه ووجه الكل الى خير السبل منذ ان وطلت قدماء هذه البلاد المزينة حتى هذا اليوم.

أيها السادة:

ان الوزارة الحاضرة ستقوم بواجبها وفقا لما جاء في كتاب التولية السامي لنا وما رسمه من خطوط رئيسية حول الادارة وسبغة الانتخابات الجديدة وما تضمنته من اسس للحياة النيابية الاتية، مبهلين الى الله جل شأنه في ان يقدم جلالة ظلا طليلا وحارسا امينا لشعبه وبلادهم وموجها مسكرا لحكومته وعماله.

ان سياسة الحكومة الداخلية ستتركز على الاهتمام بان تكون حقوق الشعب والمجلس والادارة تامة كل منها تحمل في اختصاصه مساعدا بعضه البعض، مع العمل على اي اصلاح قد يقتضيه تنظيم الجهاز الحكومي واجراء اصلاحات اللازمة في جميع نواحي الادارة والمالية والمعارف والمواصلات والاشغال العامة. وستتصرف الممة لايجاد منهج للمصارف يكون مساعدا على تزويد الادارة بنش. مكفول المم مكفول الهدف والثابة، وكذلك فان المدرسة الشرعية الكبرى وادارة الزكاة سيجري توحيدها واستنادها الى شخصية عالية يرتاح اليها صاحب الجلالة الهاشمية.

وستعمل الحكومة على جعل الانتخابات على درجة واحدة ضمن الحرية الناخبين جميعا في اختيار المنتخبين. وستعمل الوزارة لمشاريع الارواء وبناء السدود لحصر مياه الشتاء والاستفادة منها للزراعة الصيفية كما ستوجه العناية الى ثمر العقبة وتعميد الطريق منها الى عمان عاصمة البلاد الاولى ومن عمان الى العاصمة الهاشمية الحاضرة. وستبذل كل مستطاع في سبيل تنمية

هكذا عند العمل